ونسب متفاوتة ومتقلبة، وبأشكال متغيّرة[٤٣].

كان صدور مقررات «قمة الرباط»، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، بمثابة كسر التمثيل الاردني للفلسطينيين، حين اكدت اعترافها الصريح بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في اماكن تواجده. على الاثر، قام الملك باجراء تعديلات وزارية، رافقها عدد من الاجراءات الداخلية، بهدف اعادة ترتيب اوضاع البيت الداخلية، واعطاء تلك المقررات مضمونها ومعناها، اي تخفيض المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد، وارغام المواطنين على تحديد ولائهم[٤٤]. ولمّا كانت هنالك استمرارية نسبية للمنظمة في الاستئثار بهذا الولاء، فان العرش لم يستنكف عن استخدام وسائل متنوعة لردع وقمع النشاطات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية التي كان لها اثر غير مباشر في تقبل الامر الواقع الداخلي.

واذا ما كانت العلاقة بين الاردن والمنظمة احتاجت الى حدث كبير يكون كفيلاً بتدشين مرحلة جديدة فيها، فان ذلك الحدث كان، من دون مبالغة، توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد اللتين فتحتا مرحلة جديدة في تاريخ النظام الاقليمي كله. لقد ظهر منحى جديد، وبشكل جذري، في معالجة قضية النزاع مع اسرائيل. منحى تجسّد، على ارض الواقع، في معاهدات موقّعة، وجيوش منسحبة، وزيارات متبادلة. هكذا وجد الاردن نفسه طرفاً مقحماً في اتفاقيات المرحلة الثانية من دون ان يكون شريكاً، من البداية، في السيرورة التي احدثتها. غير انه في الامكان الاعتقاد بأن عمّان، بينما كانت تسعى الى الانخراط، ولو الشكلي، في جبهة معارضي المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، كانت، فعلاً، تحاول الانطلاق من تقويم المرحلة الجديدة، بعد ازمة وضعتها بين مطرقة الجار الاسرائيلي وسندان الضغط الاميركي، الى قناعة من عنصرين: الاول، هو ان اتفاقيتي كامب ديفيد هما امر واقع لا يمكن، بأي حال، تخطيهما، بل يجب الانطلاق منهما في اي مبادرة جديدة؛ والثاني، هو انه يجب الحاق عنصر جديد الى الاتفاقيتين يمكن ان تقبل به منظمة التحرير. من هنا كانت ازدواجية التحرك الاردني: مشاركة متحفظة، مترددة ومحدودة في الحملة العربية على مصر، من جانب، ومبادرة فعلية، بمشاركة فلسطينية وبتأييد مصري ضمني، لايجاد «تكملة» للاتفاقيتين، تسعى الى مزيد من التركيز على الحقوق الفلسطينية، من جانب آخر[٤٥]. وضمن هذه الاطر، اسسّ العرش التعاقد الموضوعي للتنسيق الاردني ـ الفلسطيني، منذ العام ١٩٧٨، من خلال اللجنة المشتركة لدعم صمود الفلسطينيين في الارض المحتلة، التي كانت احدى وظائفها الرئيسة ضبط ولجم التناقضات بين الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ممثلة بـ م.ت.ف. وبين التبعات القانونية التي يتحمّلها الاردن، باعتبار الضفة الفلسطينية من الموروثات السيادية التاريخية للدولة الاردنية. وقد «تناغم» هذا الموقف، اصلاً، مع الارضية التي جسّدتها مقرّرات «قمّة بغداد»[٤٦].

من هذه الصورة، اتضح، اكثر فأكثر، التأرجح السياسي بالنسبة الى الاردن، تجسّد، في جانب منه، في السعي نحو تعميق التعاون مع م.ت.ف. التي كانت اضعفت جراء مرحلة توريطها في متاهات الصراعات اللبنانية، واضطرارها، بعد الغزو الاسرائيلي، ثمّ الضغط السوري، الى العودة الى الاردن، حيث عقدت مجلسها الوطني السابع عشر في العام ١٩٨٤. قبلها، بدأت بين الملك والمنظمة سلسلة من اللقاءات، والخلافات. لقاء اول بعد الخروج من بيروت، فافتراق، في العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٨٣، بعد عدم تبني اللجنة التنفيذية للمنظمة مسودة الاتفاق الذي صيغ في عمّان، والى قيام الملك بتجميد المباحثات المشتركة. وخلال ذلك، تمّ احياء البرلمان الاردني، مجدداً، في العام ١٩٨٤، وتمّت معالجة تمثيل الضفة الفلسطينية بأن تبنّى تعديلاً دستورياً يتمّ بموجبه انتخاب في الضفة